خروج ابن عقيل على بعض القواعد المطردة عند النحاة في شرحه على الألفية (أبواب النحو)

إعداد

الدكتورة : **حمدة بنت حامد عبدالعزيز الجابري**

أستاذ النحو والصرف المساعد بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى

الفصل الدراسي الثاني

لعام ١٤٣٣/ ١٤٣٤هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف خلق الله أجمعين سيد الأولين و الآخرين محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن واله . وبعد :

فقد أهتم الباحثون بألفية ابن مالك أيَّما اهتمام فدر سوا شروحها وشرَّاحها ، وقارنوا بين تلك الشروحات وأولئك الشرّاح ، بل إن بعض الجامعات جعلت دراسة ألفية ابن مالك ضمن مقرراتها للمتخصصين في النحو والصرف .

من هنا جاءت فكرة هذا البحث الذي ما هو إلا محاولة يسيرة لكشف ظاهرة ربما استوقفتنى أثناء تدريسي لمادة النحو من كتاب شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ـــ وهي خروج ابن عقيل على بعض القواعد المطردة .

ويشمل هذا البحث على : مقدمة تتضمن :- التعريف بالبحث ، مشكلة البحث ، أهمية البحث .ثم التعريف ببعض مصطلحات البحث مثل :

أ- معنى الخروج في اللغة وعند النحاة .

ب- نماذج على ذلك من كتاب شرح ابن عقيل.

ج ـــ معنى المطّرد عند اللغويين وعند النحاة .

د – مناقشة بعض القضايا النحوية التي خرج فيها ابن عقيل على القاعد النحوية المطردة ومعرفة مذهبه في ذلك من حيث اتفاقه مع النحاة في ذلك الخروج أو عدمه ، وما مظاهر خروجه على القاعدة المطردة ؟

ه– ثم يختم البحث بأهم النتائج التي توصل إليها .

التعريف بالبحث :

تنطلق هذه الدراسة من رغبتي في الكشف عن مذهب ابن عقيل فى خروجه على بعض القواعد النحوية المطردة عند النحاة ، وإفادة الباحثين المتخصصين فى النحو عن بعض خصائص مذهبه .

فأثناء تدريسي لمقرر النحولطالبات الفرقة الثالثة بقسم اللغة العربية ، وجدت ابن عقيل يخرج على بعض القواعد المطردة عند النحاة ، فأردت أن أكشف عن مذهبه في ذلك وهل يتفق مع النحاة أم ينفرد بذلك ؟ ولا يخفى على الباحث النحوي ما لابن عقيل من شهرة نحوية وباع طويل في علم النحو ، وهو الذي قال عنه أبو حيان : ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل.

مشكلة البحث:–

يجيب هذا البحث على عدة تساؤلات :

ـ ما معنى الخروج على القواعد النحوية المطردة ؟

ـ ما مظاهر خروج ابن عقيل على القواعد المطردة ؟

ـ هل اتفق ابن عقيل مع النحاة في تلك المظاهر ؟

ـ متى يخرج ابن عقيل على القاعدة النحوية المطردة ؟

أهمية البحث :

إنّ دراسة أي ظاهرة في اللغة العربية سواء كانت تلك الظاهرة نحوية أم صرفية أم لغوية أم أدبية ومعرفة منشأها زماناً ومكاناً عند عالم معين ومدى اتفاقه مع ممن سبقه تفيد الباحثين في اللغة وذلك في معرفة كنوز هذه اللغة ومكنوناتها ، واهتمام العلماء بالقواعد فيها ومدى التزامهم بهذه القواعد ، والمواضع التي قد يخرجون فيها على تلك القواعد ، وهل هذا الخروج ساهم بفائدة على تلك اللغة ؟

ودراسة مذهب ابن عقيل في الخروج على بعض القواعد المطردة عند النحاة يفيد الباحثين في الدراسات النحوية ، خاصة أن كتابه الذي شرح فيه ألفية إبن مالك وهو مقرر للنحو في بعض جامعاتنا السعودية فيما يحتم على الباحث الغوص في جواهر هذا الكتاب ومعرفة خصائص أسلوب مؤلفة .

التعريف ببعض مصطلحات البحث :-

أ- معنى الخروج في اللغة:-

الخروج نقيض الدخول ، خَرَجَ يَخْرُجُ خُرُوجاً ومَخْرجا ، فهو خَارِجُ.

ب ــ نماذج على ذلك من كتاب شرح ابن عقيل:

الباحث في كتاب شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك يجده كثيــراً ما يخرج ويحترز فيما لا يدخل في القاعدة ومن ذلك :

قوله في تعريف الكلام عند النحاة :

عبارة عن اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها ، فــاللفظ يشمل الكلام ، والكلمة ، ويشــمل المهمــل كــدَيْز ، والمســتعمل كــ(عمرو)، ومفيد أخرج المهمل ، وفائدة يحسن السكوت عليها أخرج الكلمة وبعض الكلم.

قوله في الشبه الثالث بين الاسم المبني والحرف ، شــبهه لــه فــي النيابة عن الفعل وعدم التأثر بالعامل ، وذلك كأسماء الأفعال نحــو : دَرَاكِ زيداً ، فدراكِ مبني لشبهه بالحرف في كونه يعمل ولا يعمل فيــه غيــره ، كما أن الحرف كذلك واحترز بقوله :

بلا تأثر عما ناب عن الفعل وهو متأثر بالعامل نحو : ضرباً زيــداً ، فإنه ناب مناب أضربْ وليس بمبنى لتأثره بالعامل فإنــه منصــوب بالفعل المحذوف بخلاف " دَرَاكِ " فإنه وإن كان نائباً عن أدْرِك فلــيس متأثراً بالعامل.

ج-الخروج عند النحاة:

الخُرُوج مصدر خَرَجَ ويستعمل عند النحاة فيما يترتب على الاحتراز بما يذكر من ألفاظ يجب بدخولها في القيد خروج غيرها عنه.

وقد اُستعمل معنى الخروج عند النحاة بنفس مدلولِه عند اللغويين وأكثر ما يستعمل عندهم في الحدود النحوية والتعريفات الاصطلاحية .

د-نماذج من ذلك عند ابن عقيل :

والباحث في شرح ابن عقيل على الألفية يجد كثرة التخريجات والاحترازات أثناء ذكره لبعض الحدود النحوية من ذلك :

يقول ابن عقيل في حدِّ المثنى : لفظ دال على اثنين بزيادة في آخره ، صالح للتجريد ، وعطف مثله عليه.

فيدخل في قولنا :(لفظ دال على اثنين) المثنى نحو : الزيدان والألفاظ الموضوعة لاثنين نحو : شفع وخرج بقولنا : بزيادة نحو" شفع ، وخرج بقولنا : صالح للتجريد نحو:اثنان، فإنه لا يصلح لا سقاط الزيادة منه فلا تقول : اثنّ ، وخرج بقولنا : وعطف مثله عليه ما صلح للتجريد وعطف غيره عليه كالقمرين ، فإنه صالح للتجريد فتقول : قمر ، ولكن يعطف عليه مغايره لا مثله نحو : قمر وشمس ، وهو المقصود بقولهم : القمرين.

والذي أقصده في هذا البحث خروج ابن عقيل على بعض القواعد المطرّدة عند النحاة ، وبالتالي يكون الخروج بمعنى المخالفة لهذه القاعدة.

هـ ــ المطرّد عند اللغويين والنحاة :

أصل مواضع (طرد) في كلامهم : التتابع والاستمرار، ومنه مطاردة الفرسان بعضهم بعضا ، وأطّرد الجدول إذا تتابع ماؤه ، فجعل العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطّردا .

المطرد عند النحاة:

اطرّاد القاعدة يعنى تتابعها وعدم تخلفها ، والمطّرد وصف لما وقع له الإطراد والتتابع وعدم التخلف .

وـ نماذج لبعض القواعد التي يظهر فيها خروج ابن عقيل على القاعدة

المطردة عند النحاة :

#العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض :

يرى ابن عقيل مخالفاً لجمهور النحاة عدم إعادة الخافض إذا عطف على ضمير مخفوض وعبارته في ذلك واضحة حيث قال : جعل جمهور النحاة إعادة الخافض ــ إذا عطف على ضمير الخفض ــ لازماً ولا أقول به ، لورود السماع نثراً ونظما بالعطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض فمن النثر قراءة حمزة :(واتقوا الله الذي تساءلون بهِ والأرحامِ) بجر (الأرحام) عطفاً على (الهاء) المجرورة بالباء .

ومن النظم ما أنشده سيبويه ــ رحمه الله تعالى ــ:

فاليومَ قرَّبت تهجونا وتشتمنا # فاذهب فما بك والأيامِ من عجبِ

بجر الأيام عطفا على الكاف المجرورة بالباء . وإليك تحقيق هذه القضية عند النحاة :

ـــــ للنحاة في العطف على الضمير المجرور ثلاثة مذاهب :

*مذهب جمهور البصريين : المنع إلا بإعادة الجار نحـــو : مـــررت بـــك وبزيد وعلى مذهبهم قوله تعالى : (فقال لها وللأرض) وقولـــه تعـــالى : (وعليها وعلى الفلك) وقوله : (قالوا نعبد إلهك وإله آبائك)

*مذهب الكوفيين: جواز العطف على الضمير المجرور ولا يشترط إعـــادة الخافض وعلى مذهبهم يونس والفراء والأخفش وهو اختيار الأستاذ أبي علي وصححه ابن مالك وأبو حيان وهو رأي ابن عقيل أيضاً واستدلوا على مذهبهم بقراءة حمزة وابن عباس والحسن وغيرهم (واتقوا الله الذي تســـاءلون بـــه والأرحام) بجر الأرحامِ عطفاً على الهاء المجرور بالباء فى (بهِ) .

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى : (وصدّ عن سبيل الله وكفـــرٌ بـــه والمســـجدِ الحرامِ) فعطف المسجد الحرام على الهاء المجرورة بالباء .

ومن شواهد النثر على ذلك حكاية قطرب عن العـــرب :مـــا فيهـــا غيـــرُهُ وفرسِهِ . بالخفض في (فرسهِ)

عطفاً على الهاء في (غيرهُ) المخفوضة بالإضافة .

ومن النظم ما أنشده سيبويه :

فاليومَ قرَّبْتَ تهجونا وتشتمنا # فاذهبْ فمابك والأيامِ من عجبِ .

عطف (الأيام) على الكاف فى (بك) بغير الباء .

وهناك شواهَد أخرى من النظم لا يسع بهذا المختصر ذكرها .

*مذهب الجرمي والزيادي : أنه إن أكد الضمير جاز نحو : مررتُ بك أنت وزيدٍ، وهو رأي الفراء أيضاً حيث قال : يجوز مررت به نفسِه وزيدٍ ، مررت بهم كلِّهم وزيدٍ .

هذا ملخص لرأي النحاة فى العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض ، وقد أورد ابن الأنباري هذه المسالة ضمن مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ؛ وقد ضعّف حجج الكوفيين فى جواز العطف على الضمير المخفوض وعدَّ شواهدهم من الشاذ الذي لا يقاس عليه .

ولا يخفى على المتأمل فيما ذكره من التعسف خاصة أن من شواهد النثر قراءة حمزة وهو إمام ثقة ، ولا سبيل إلى رد نقل الثقة مع أنه قد قرأ بها جماعة من غير السبعة كابن مسعود وابن عباس والقاسم و إبراهيم النخعي والأ عمش والحسن البصري وقتادة ومجاهد ؛ وإذا صحت الرواية لم يكن سبيل إلى ردها.

أمّا المعربون للقران فقد رأى بعضهم أن قراءة الجر في (الأرحامِ) خطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار شعر .

ومنهم من تمحل لصحة قراءة الجر فى (الأرحامِ) بأنها على تقدير تكرير الجار.

فابن عقيل في هذه المسالة يخرج على قاعدة نحوية مطردة عند النحاة بصريهم وكوفيهم لأن الكوفيين الذين أجازوا العطف على الضمير المخفوض إنما كان على ضعف في الشعر لضيقه .

وهو بهذا يتفق مع الناظم فى رأيه إلا أن عبارته كانت صريحة بينما ابن مالك يقول فى هذه المسألة : (وإذا كان المعطوف عليه ضمير جر أعيد الجار ، كقوله تعالى : (فقال لها وللأرض ائتيا طوعاً أو كرهاً) ، (وعليها وعلى الفلك تحملون)و(ينجِّيكم منها ومن كل كرب). وإعادته مختارة لا واجبة ، وفاقا ليونس والأخفش والكوفيين . ثم يقول : ومن مؤيدات الجواز قوله تعالى : (وكفرٌ به والمسجد الحرام).

وقول ابن عقيل : ولا أقول به يحتمل أنه لا يقول بإعادة الجار عند العطف على الضمير المخفوض مطلقاً ،وقد يحتمل أنه لا يقول بلزوم الإعادة للجار . وفى كلتا الحالتين خالف جمهور البصريين فى هذه القاعدة ومخالفته كانت مبنية على الاعتماد على أصول النحو من السماع سواء كان نثراً أونظماً ــ كما سبق ــ

هل صيغة التعجب اسم أم فعل ؟

يرى ابن عقيل أن صيغتي التعجب (ما أفعله وأفعل به) فعلان ، وهاك قوله في ذلك :(وأما أَفْعِلْ ففعل أمر ومعناه التعجب لا الأمر ، وفاعله المجرور بالباء ، والباء زائدة واستدل على فعلية (أَفْعَل) بلزوم نون الوقاية إذا اتصلت

به ياء المتكلم ، نحو : ما أفقرني إلى عفو الله ، و على فعلية (أفْعِلْ) بدخول نون التوكيد عليه فى قوله :

ومسْتبدلٍ من بعدِ غضبى صُرَيْمةً

فاحرِ به من طول فقر وأحريَا.

أراد ((وأحرِينْ)) بنون التوكيد الخفيفة ، فأَبدلها ألفاً في الوقف).

وفى موضع آخر قال ابن عقيل:(واختلف فى أَفْعَلَ من التعجب : هل تلزمه نون الوقاية أم لا ؟ فتقول : ما أفقرني إلى عفو الله ، وما أفقري إلى عفو الله ، عند من لا يلتزمها فيه . والصحيح أنها تلزم).

<u>تحقيق المسألة عند النحاة:-</u>

للنحاة في صيغة التعجب (ما أفْعَلَ) مذهبان من حيث كونه اسم أو فعل:

المذهب الأول : مذهب البصريين والكسائي وهشام أنه فعل ماض للزومه نون الوقاية مع ياء المتكلم نحو:ما أفقرني إلى رحمة الله تعالى ، وما أحسنني إن اتقيت الله ، ففتحة آخره فتحة بناء لا إعراب.

المذهب الثاني: مذهب الكوفيين غير الكسائي وهشام أن أَفْعَلَ اسم لقول العرب : ما أُحَيسنَهُ ، وما أُميلحَهُ بالتصغير ومن ذلك قول العرجّي:

يا مَا أُمَيْلِحَ غِزلانا شَدَنَّ لنا # من هؤليائكن الضَّالِ والسَّمرِ.

استدل الكوفيون بهذا الشاهد "يا مَا أُمَيْلِحَ " على اسمية أفعل في التعجب ، لأنه صُغِر والتصغير من خواص الأسماء ، فالفتحة في آخره إعراب لابنـــاء ، كالفتحة في "عِنْدَك" من قولك : زيدٌ عِنْدَك لأن مخالفة الخبر للمبتدأ في المعنى تقتضي عند الكوفيين نصبه .

وزعم بعض الكوفيين أن (أَفْعَلَ) اسم مبني ، لتضمنه معنى التعجب.

أما صيغة" أفْعِلْ به" فأجمع النحاة على فعليته ، لأنه على صيغه لا تكـــون إلا للفعل .

واستدل النحاة على فعليته بتوكيده بالنون كما في قول الشاعر :

ومستبدلٍ من بعد غضبى صُريمةً # فاحْرِ به من طول فقر و أحريا .

الشاهد فيه : " و أحريا "يريد :و أحريَنْ ، أبدل نون التوكيد الخفيفة ألفـــاً في الوقف ، وهذا مما يدل على فعلية صيغة التعجب لأن نون التوكيد لا تـــدخل إلا على الأفعال .

وقد نقل عن ابن الأنبا ري أنه صرح بأن " أفْعِلْ " اسم .

ومذهب جمهور البصريين أن (أفَعَل) صورته صورة الأمر وهو خبر فـــي المعنى ، والهمزة فيه للصيرِورة .

وذهب الفراء والزجاج و الزمخشري وابن كيسان وابن خروف إلـــى أنـــه أمر حقيقة والهمزة للنقل .

ابن عقيل في هذه المسألة يخرج على مذهب الكوفيين ويؤيد البصريين في فعلية صيغتي التعجب ويحتج بقاعدة نحوية وهي :

لزوم نون الوقاية لصيغة(أفْعَل) إذا اتصلت به ياء المتكلم كما هو ذلك في الفعل لتقيه من الكسر.

كما احتج على فعلية (أفْعِلْ) بالشاهد الشعري وإن كان بعض النحاة جعله من النادر.

سلك ابن عقيل في خروجه على القاعدة هنا مسلك ابن الأنباري في تقريره للمسألة حيث أشار إلى الخلاف وأيَّد مذهب البصريين بالأدلة بإيجاز.

رفع المفعول به ونصب الفاعل:

قال ابن عقيل في ذلك :(وقد يرفع المفعول وينصب الفاعل عند أمن اللبس ، كقولهم :(خرق الثوبُ المسمارَ) ولا ينقاس ذلك بل يقتصر فيه على السماع).

المسألة عند النحاة :-

ذكر النحاة للفاعل أحكاماً اختص بها ، من ذلك الرفع ، لأنه عمدة ،إذ لا يستغني الكلام عنه ، ورافعه المسند و هو مذهب سيبويه.

أما نصب الفاعل ورفع المفعول به فجعله بعض النحاة شاذاً لخروجه على القاعدة المطردة في الفاعل ، وبعضهم أجازه وقصر ذلك على السماع عن العرب كما هو رأي ابن عقيل – بل إن بعضهم قاس على جوازه جواز إقامة

المفعول الثاني في باب علم وأرى حيث قال :(وإذا كان أمن اللبس مسوغاً لجعل الفاعل مفعولاً والمفعول فاعلاً في كلام واحد نحو : خرق الثوبُ المسمارِ.....فجواز هذه المسائل أحق وأولى).

وقد جعل ابن الطراوة نصب الفاعل ورفع المفعول قياساً مطرداً ، وأستأنس له بعضهم بقراءة عبد الله بن كثير (فتلقى آدمَ من ربهِ كلماتٌ) بنصب (آدمَ) ورفع "كلماتٌ"وفيه نظر عند الأزهري، لإمكان حمله على الأصل ، لأن من تلقى شيئاً فقد تلقاه الآخر .

و المبيح لمن أجازه ظهور المعنى وعدم اللبس وفي ذلك قال ابن مالك:(وقد يحملهم ظهور المعنى على إعراب كل واحد من الفاعل والمفعول به بإعراب الآخر كقولهم : خرقَ الثوبُ المسمارَ ، وكسر الزجاجُ الحجرَ) .

وقد استشهد المجيزون لنصب الفاعل ورفع المفعول به على ذلك بشواهد نثرية – كما سبق – خرق الثوبُ المسمارَ ، كسر الزجاجُ الحجرَ ،فرفع الثوب وهو المخروق ونصب المسمار وهو الخارق ، ورفع الزجاج وهو المكسور ونصب الحجر وهو الكاسر.

أمّا الشواهد الشعريه فقول الأخطل :

مثلُ القنافذِ هَّداجون قد بلغت # نجرانَ أو بلغتْ سواءتهم هجرُ.

فرفع هجر وهي المبلوغة ونصب السوءات وهي البالغة.

وقد سُمع عن العرب رفع الفاعل والمفعول ونصبهما ، ومن الرفع قول الشاعر:

إن من صاد عقعقاً المشُومُ # كيف من صاد عقعقانِ وبومُ.

حيث رفع المفعول به وهو " عقعقان وبومُ " لأمن اللبس ، لأنهما معروفان أنهما مصيدان.

ومن نصبهما قول الشاعر:

قد سالمَ الحيَّاتِ منه القدما # الأفعوان والشجاع الشجعما .

والشاهد فيه : قد سالم الحياتِ منه القدما . حيث نصب الفاعل وهو"الحياتِ" والمفعول به وهو "القدما" في هذه الرواية .

وقيل الفاعل "القدما" وقد نُصب على لغة ، وقيل أصله القدمان مثنى مرفوع بالألف ، فحذف النون ضرورة .

ويرى ابن جني أن الرواية الصحيحة لهذا الشاهد رفع الحياتُ" فاعلاً ونصب القدم مفعولاً به.

وقد يجر الفاعل لفظاً إلا أنه مرفوع محلاً وهذا كثير عند العرب كما في قوله تعالى:(ولولا دفعُ اللهِ الناسَ...) .

(فالله) فاعل ، والناس مفعول به، والتقدير:ولولا أن يدفعَ اللهُ الناسَ.

ابن عقيل في هذه المسألة يخرج على قاعدة مطردة عند جميع النحاة وهو نصب ماحقه الرفع ويقصد بذلك الفاعل ورفع ماحقه النصب وهو المفعول به لكن خروجه هذا جاء موافقاً لما عند النحاة وهو أمن اللبس ووضوح المعنى واقتصر في جواز ذلك على ماسمع عن العرب ، ولعله جعله من القليل بدليل دخول قد على الفعل المضارع في قوله "قد يرفع المفعول ....." وهي بذلك تفيد التقليل.

حكم مصاحبة (ما) لحاشا :

قال ابن عقيل :(وقول المصنف : (ولا تصحب ما) معناه أن (حاشا) مثل (خلا) فى أنها تنصب ما بعدها أو تجره ، ولكن لا تتقدم عليها (ما) كما تتقدم على (خلا) فلا تقول ؛ (قام القومُ ماحاشا زيداً) ،وهذا الذي ذكره هو الكثير ، وقد صحبتها (ما) قليلاً ففى مُسند أبي أمية الطرسوسي عن ابن عمر ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (أسامة أحبُّ الناس إليَّ ماحاشا فاطمة)

وقوله :

رأيت الناس ماحاشا قريشاً # فإنا نحن أفضلهم فعالا .

تحقيق هذه المسألة عند النحاة :ـ

المشهور عند نحاة البصرة أن (حاشا) حرف جر ، ولـذلك لـم يتعـرض سيبويه لفعليتها والنصب بها ، وإنما يعدُّها حرف جر وما بعدها مجرور بهـا، وفي ذلك يقول : (وأمَّا حاشا فليس باسم ، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر (حتى) ما بعدها وفيه معنى الاستثناء .)

وقد فصّل ابن الإنباري في مسألة (حاشا) فى الاستثناء فعـل أو حـرف؟ بما يكفى عن إعادته في هذا المختصر .

وابن عقيل يتفق مع الناظم في أن (حاشا) مثل (خلا) قد تنصب ما بعـدها أو تجره وهو رأي أبي العباس المبرد والفراء وهو مذهب البغداديين أيضـاً ، لكنه قد يختلف مع إمام النحاة وأكثر البصريين في مصاحبه (ما) لحاشا .

فأبن عقيل يخرج على قاعدة مطردة عندا إمام النحاة وهى عدم مصاحبة (ما) لحاشا مخالفاً له في الرأي وإن كان ذلك قليلا عنده ــ كما صرح ــ

إلا أنه ثابت عن العرب واستشهد على ذلك بالنثر والنظم فمن النثر حديث ابن عمر أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال :(أسامة أحبُّ الناس إلـيَّ مـا حاشا فاطمة).

فالشاهد فيه : (ما حاشا) حيث دخلت (ما) على حاشا ، وفـي الاستشـهاد بهذا الحديث عند النحاة نظر ، فالشيخ خالد الأزهري يرى أن (ما حاشـا)فـي الحديث ليس بمدرج في الحديث وإنما هومن كلام الراوي ويؤيد هذا أنـه فـي معجم الطبراني (ما حاشا فاطمة ولا غيرها).

ورد ابن هشام رأي ابن مالك بقوله : ما نافية ، والمعنى أنه عليه الصلاة والسلام لم يستثن فاطمة وتوهم ابن مالك أنها مصدرية وحاشا الاستثنائية ، بناء على أنه من كلامه عليه الصلاة والسلام.

أما النظم فقول الأخطل :

رأيت الناس ما حاشا قريشاً # فإنا نحن أفضلهم فعالا .

فالشاهد فيه : (ما حاشا قريشا)حيث دخلت(ما) المصدرية على(حاشا)وذلك قليل ، وجعله بعضهم من النادر ، ويرى آخرون أن دخول(ما)على (حاشا) شاذاً .

ابن عقيل في هذه المسألة يخرج على قاعدة مطردة عند سيبويه وبعض البصريين وهي عدم مصاحبة(ما) لحاشا الاستثنائية ويستدل على رأيه بشواهد من النثر والنظم ــ كما رأينا ــ

إلا أن ذلك الخروج لم يكن مطلقاً وإنما كان قليلاً بدليل قوله : هذا الذي ذكره هو الكثير وقد صحبتها(ما) قليلاً ،وإنما كان خروجه لغرض الاستقصاء والتوسع في اللغة.

#إعراب الأسماء الستة بالحركات المقدرة :-

قال ابن عقيل:(الأسماء الستة هي :أبٌ ، أخٌ ، وحَمٌ ، وهنٌ وفوه وذو مال ، فهذه ترفع بالواو نحو: جاء أبو زيدٍ ، وتنصب بالألف نحو : رأيت أباه ، وتجر بالياء نحو : مررتُ بأبيه .

والمشهور :أنها معربة بالحروف ، فالواو نائبة عن الضمة ، والألف نائبة عن الفتحة ، والياء نائبة عن الكسرة .

وهذا هو الذي أشار إليه المصنف .... والصحيح أنها معربة بحركات مقدرة على الواو ،والألف والياء، فالرفع بضمة مقدرة على الواو، والنصب بفتحة مقدرة على الألف ، والجر بكسرة مقدرة على الياء ، فعلى هذا المذهب الصحيح لم ينب شيء عن شيء مما سبق ذكره).

تحقيق المسألة عند النحاة :

تعدُّ هذه المسألة من المسائل الخلافية بين النحاة ، دار جدلهم حول ما حرف الإعراب فيها ؟ وما علامة الإعراب ؟ وما هو الإعراب في هذه الأسماء ؟

وللنحاة في إعراب هذه الأسماء مذاهب وصلت عند بعضهم إلى اثني عشر مذهبا منها :

*المشهور عند النحاة أن إعرابها بالحروف وأنها نابت عن الحركات وهذا مذهب قطرب و الزيادي والزجاجي من البصريين ، وهشام من الكوفيين ،وهذا ما أطلق عليه ابن عقيل المذهب المشهور .

والمؤيدون لهذا المذهب يرون أن الإعراب إنما جيء به لبيان مقتضى العامل ، ولا فائدة في جعل مقدّر فيه دليلاً ، وإلغاء ظاهر وافٍ بالدلالة المطلوبة ، ولايمنع من ذلك أصالة

الحروف ، لأن الحرف المختلف البيان صالح للدلالة أصلاً كان أو زائداً ، بل إن في جعل الحروف المشار إليها نفس الإعراب مزيد فائدة وهو كون ذلك توطئة لإعراب المثنى والمجموع على حدَّه ، لأنهما فرعان على الواحد ، وإعرابهما بالحروف لا مندوحة عنه .

*وقد صرح ابن مالك في شرح التسهيل بأن هذا المذهب أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف .

*وبين الصبان السر في سهولة هذا المذهب بقوله : لأن في مذهب سيبويه تكلف حركات مقدرة مع الاستغناء عنها بنفس الحروف لحصول فائدة الإعراب وهي بيان مقتضى العامل ، ولا محذور في جعل الإعراب حرفا من نفس الكلمة إذا صلح له كما جعلوه في المثنى والمجموع على حده من نفسها إلا أن هذا الرأي ردّه بعضهم بثبوت الواو قبل العامل وبأن الإعراب زائد على الكلمة ، فيؤدي إلى بقاء(فيك) و(ذو مال) على حرف واحد وصلاً وابتداء وهما معربان ، وذلك لا يوجد إلا شذوذاً .

وجعله ابن عصفور خروجاً عن النظائر ، لأن نظائرها من الأسماء المفردة إنما تعرب بالحركات .

* مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين ، وصححه ابن مالك وأبو حيان ، وابن هشام ، وغيرهم من المتأخرين : أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف ، وأنها اتبع فيها ما قبل الآخر للآخر وهذا المذهب الذي أرتأه ابن عقيل وأطلق عليه المذهب الصحيح .

واستدل المؤيدين لهذا المذهب بأن أصل الإعراب أن يكون بحركات ظاهرة أو مقدرة ، فإذا أمكن التقدير مع وجود النظير لم يعدل عنه .

وعلل بعض النحاة لفساد المذهب الأول بقوله : ولأنها لما كانت هذه الحروف"الواو والألف والياء" جزءاً من الكلمة امتنع جعلها علامة إعراب .

*المذهب الثالث : أن هذه الأسماء معربة بالحركات التي قبل الحروف ،والحروف إشباع وعليه المازني والزجاج .

واستدل المؤيدون لهذا المذهب بأن الباء في "أبوك" حرف الإعراب وإنما الواو نشأت عن إشباع حركة الضمة في حالة الرفع ، وكذلك بالنسبة للألف في حالة النصب (أباك)، والياء في حالة الجر(أبيك)، فالباء في كلٍّ ذلك تختلف عليها الحركات في حالة عدم الإضافة في الرفع والنصب والجر كما تختلف حركات الإعراب على سائر حروف الإعراب فدلّ على أن الباء في(أبوك ، أباك ، أبيك) حرف الإعراب ، وأن هذه الحركات التي هي الضمة والفتحة والكسرة حركات إعراب اشبعت فنشأت عنها هذه الحروف التي هي الواو والألف والياء ، وقد جاء ذلك كثيراً في استعمال العرب .

وقد أورد ابن الأنباري شواهد شعرية عن إشباع الحركات عند العرب بما يكفي عن إعادته في هذا المختصر .

وردٌّ بأن الإشباع بابه الشعر ، وأما في اختيار الكلام فلا يجوز ذلك بالإجماع .

*المذهب الرابع : أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف ، وهي منقولة من الحروف وعليه الربعي .

وضعَّف ابن مالك هذا المذهب ، لأنه فيه مخالفة للنظائر من ثلاثة أوجه :

أحدهما : النقل في غير وقف إلى متحرك .

الثاني : جعل حرف الإعراب غير آخر .

الثالث : التباس فتحة الإعراب بالفتحة التي تستحقها البنية .

*المذهب الخامس :أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف ، وليست منقولة بل هي الحركات التي كانت فيها قبل أن تضاف ، فثبتت الواو في الرفع لأجل الضمة ، وانقلبت ياء لأجل الكسرة ، وألفاً لأجل الفتحة ، وعلى هذا المذهب الأعلم وابن أبي العافية .

ورُدّ هذا المذهب بأن الحروف إن كانت زائدة فهو المذهب الثالث وقد تبين فساده ، وإن كانت لا مات لزم جعل الإعراب في العين مع وجود اللام .

-المذهب السادس : أنها معربة من مكانين بالحركات والحروف معاً ، وعليه الكسائي والفراء ، ورُدّ بأنه لا نظير له ، ولأن العامل لا يحدث علامتي إعراب في معرب واحد ، ويؤدي ذلك بقاء فيك وذي مال على حرف واحد ، لأن الإعراب زائد على الكلمة .

ـ المذهب السابع : أنها معربة بالتغيير والانقلاب حالتي النصب والجر ، ولعدم ذلك في حالة الرفع ، وعليه الجرمي .

ورُدّ هذا بأنه لا نظير له وبأن عامل الرفع لا يكون مؤثراً شيئاً وبأن العدم لا يكون علامة .

هذه أشهر المذاهب وقد اكتفيت بذلك طلباً للاختصار .

الملاحظ في هذه المسألة أن ابن عقيل يخالف المذهب المشهور عند أغلب النحاة ، حتى أن بعضهم يكتفي بذكر إعراب هذه الأسماء على هذا المذهب – إعرابها بالحروف نيابة عن الحركات فنجدهم يبتدؤن مسائل نيابة الحروف عن الحركات بهذه الأسماء الستة توطئة لما بعدها من مثنى ومجموع .

ومذهبه في ذلك مذهب سيبويه وجمهور البصريين وهو إعرابها بحركات مقدرة على الواو والألف والياء ، وأطلق عليه المذهب الصحيح .

لم يفصل ابن عقيل كعادته في الخلاف في هذه المسألة وإنما اكتفى بذكر مذهبين في إعراب هذه الأسماء ، دون نسبتها إلى أصحابهما ، رجح مذهب سيبويه ووصفه بالصحة .و لم يستعمل ابن عقيل في ترجيحه لهذا المذهب أصول النحو كعادته من سماع وقياس وتعليل ....

الخاتمة

(الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله)

أحمده تعالى حمداً كثيراً مباركاً فيه على ما أنعم به عليّ من النعم الكثيرة ومنها نعمة اتمام هذا البحث الذي لا أزعم فيه الكمال ولا أدعي خلوه من الثغرات ولكن حسبي أني اجتهدت وبذلت وسعي ما استطعتِ فإن وفقت للصواب فمن الله الفضل وبيده التوفيق وله الحمد والمنة ، وأن يجعل ما بُذل فيه خالصاً لوجهه الكريم وأن ينفع به إنه ولي ذلك والقادر عليه.

أمّا أهم النتائج التي توصل إليها البحث فكالتالي:

-أن مخالفة القواعد النحوية أمر وقع في كلام العرب وجاء في القرآن الكريم بكثرة.

-أن ابن عقيل يميل في مذهبه النحوي إلى المذهب البغدادي الذي يأخذ من المذهبيين البصري والكوفي ، ويتسم مذهبه بالسهولة والوضوح ، والاعتماد على أصول النحو فيما يخالف به القاعدة المطردة عند النحاة من سماع و قياس وعلة حتى وإن كانت تلك الشواهد مما يعده بعض النحاة شاذاً.

- خروج ابن عقيل على القواعد المطردة كان مبنياً على أساس من التوسع في اللغة والاستدلال على صحة رأيه بما ورد عن العرب

شعراً ونثراً ، فهو أحياناً يسلك مسلك ابـــن الأنبـــا ري فـــي طرحـــه لمسائل الخلاف لكنه بإيجاز.

– قد يتفق ابن عقيل مع أغلب النحاة في خروجه علـــى القاعـــدة المطردة ، وعلته في ذلك علتهم (أمـــن اللـــبس ، ووضـــوح المعنـــى .....إلخ) ، والاقتصار في ذلك على السماع .

– أحياناً لا يكون خروج ابن عقيل على القاعدة المطـــردة مطلقـــاً وإنما يقيده بالقلة أو الندرة مصرحاً بذلك أو مشيراً إليه بقـــرائن تـــدل على القلة.

– يظهر الخروج عنده أحيانا بمعنى المخالفة للمشهور عند النحاة ومن ثم يكتفي على نسبة الصحة لما يراه دون تعليل أو تفصـــيل فـــي حجج الترجيح .

فهرس المصادر والمراجع:-

١) القرآن الكريم .

٢)ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي /تحقيق:د/رجب عثمان محمد ، مراجعته : د/رمضان عبد التواب ، ط/١، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة.

٣)الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة بيروت ،ط/٣ ،عام ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م.

٤)الاقتراح في علم أصول النحو/ لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، قدم له وضبطه وصححه وشرحه وعلق حواشيه وفهرسه د/ أحمد سليم الحمصي ود /محمد أحمد قاسم .

ط/ ١ ، ١٩٨٨م ، المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة.

٥)الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين تأليف/ كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري ، تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد ،١٩٨٢م .

٦)أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين يوسف ابن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري ، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة الفيصلية – بدون .

٧)البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الأشبيلي السبتي ، تحقيق ودراسة د: عياد عيد الثبيتي ،دار الغرب الإسلامي – بيروت ـــ لبنان ط/ ١ ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م .

٨)البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات بن الأنباري ، تحقيق : د / طه عبد الحميد طه ، مراجعة : مصطفى السقا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، بدون (ط) ، عام ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م .

٩)التبصرة والتذكرة لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري ، تحقيق : فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، دار الفكر بدمشق ، ط/ ١، ١٤٠٢ هـ ١٩٨٢م .

١٠)التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد زين الدين عبد الله الأزهري، تحقيق / د : عبد الفتاح بحيري إبراهيم ، ط / ١ ١٤١٨،هـ – ١٩٩٧م.

١١)تفسير البحرالمحيط لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي وبها مشه: تفسير النهر الماد من البحر لأبي حيان ، وكتاب الدر اللقيط من البحر المحيط ، دار الفكر للطباعة والنشر ، ط /٢، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م .

١٢)التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، بدون ط و لا عام .

١٣)الجنى الداني فى حروف المعاني /الحسن بن قاسم المرادي تحقيق د : فحز الدين قباوة ، والأستاذ: محمد نديم فاضل ، منشورات دار الآفاق الجديدة ــ بيروت ــ ط/٢، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م .

١٤)حاشية الخضري على ابن عقيل للشيخ محمد الخضري ، دار احياء الكتب العربية/فيصل عيسى البابي الحلبي ، بدون طبعة ولا تاريخ .

١٥)حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني ، المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة .

١٦)خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب/ عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، الناشر : مكتبة الخانجي بالقاهرة ، دار الرفاعي بالرياض، ط / ٢ ، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م .

١٧)الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني ، حققه : محمد على النجار ، ط/٢، دار الهدى للطباعة والنشر بيروت ، لبنان .

١٨)الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة للإمام الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني ،ضبطه وصححه الشيخ عبد الوارث

محمد علي ،مشورات / محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان ، ط /١ ، ١٤١٨هـ /١٩٩٧م .

١٩)سر صناعة الأعراب / لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق د/ حسن هنداوي . دار القلم ، دمشق ، ط / ١ ، ١٤٠٥هـ /١٩٨٥م .

٢٠)شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك ، تحقيق / د : عبد الحميد السيد محمد ،دارالجيل ــ بيروت ــ لبنان ،بدون ط ولا عام .

٢١)شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ، تحقيق / علي موسى الشوملي ، الناشر : مكتبة الخريجي ، الرياض ، ط/١ ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

٢٢)شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، تحقيق / عبد الحميد السيد محمد ، المكتبة الأزهرية للتراث ، بدون طبعة ولا تاريخ .

٢٣)شرح التسهيل لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي ، تحقيق د/ عبد الرحمن السيد ، ود/ محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر ط / ١ ، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .

٢٤)شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الاشبيلي (الشرح الكبير) تحقيق : د/صاحب أبو جناح المكتبة الفيصلية بدون طبعة ولا تاريخ .

٢٥)شرح الكافية الشافية لجمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك تحقيق / د : عبد المنعم أحمد هريدي ، المأمون للتراث ، بدون طبعة ولا عام .

٢٦)شرح الكافية في النحو رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي ، دار الكتب العلمية – بيروت ــ لبنان .

٢٧)شرح المفصل/ لموفق الدين بن يعيش النحوي ، عالم الكتب – بيروت، بدون ط ولا عام.

٢٨)القاموس المحيط / مجد الدين بن يعقوب الفيروز آبادي ، دار الجيل ، بيروت بدون طبعة ولا تاريخ .

٢٩)الكتاب لسيبويه(أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر) تحقيق / عبد السلام محمد هارون ، الناشر : مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط / ٣ ، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

٣٠)الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل / تأليف أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط / ١ عام ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م .

٣١)المبسوط في القراءات العشر / أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني / تحقيق / سُبيع حمزة حاكمي . دار القبلة للثقافة

الإسلامية ، جدة ، مؤسسة علوم القرآن ـــ بيروت ـــ ط / ٢ ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

٣٢)مسند الإمام أحمد بن حنبل ، أشرف على تحقيقه الشيخ : شعيب الأرنوط ،مؤسسة الرسالة للطباعة والنشروالتوزيع ، بيروت .

٣٣)معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ، تحقيق / أحمد يوسف نجاتي ، محمد علي النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط / ٢ ، ١٩٨٠م .

٣٤)معاني القرآن وإعرابه للزجاج أبي اسحاق ابراهيم ابن السري ، تحقيق د : عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط / ١ ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .

٣٥)المعجم الكبير للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ، حققه وخرج أحاديثه: حمدي عبد المجيد السليفي، ط/٢ ،مزيدة ومنقحة ،مطبعة الزهراء الحديثة،العراق ، الموصل.

٣٦)المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ، إعداد د/إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ـــ بيروت – لبنان ، ط / ١ ، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م .

٣٧)مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لجمال الدين ابن هشام الأنصاري ، تحقيق : د/ مازن المبارك وآخرون ، دار الفكر ، ط / ٢ .

٣٨)المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) لأبي اسحاق إبراهيم ابن موسى الشاطبي ، تحقيق / د : عيّاد الثبيتي ،دار التراث ، مكة المكرمة ، ط /١ عام ١٤١٧هـ -١٩٩٦م .

٣٩)المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، كتبه : مهلهل بن أحمد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، المحلبس الأعلى للشؤن الإسلامية ،لجنة إحياء التراث الإسلامي – جمهورية مصر العربية – وزارة الأوقاف ط / ٢ ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .

٤٠)همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي ، تحقيق : د / عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، بدون ط ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

الهوامش :

١)انظر ترجمته في بغية الوعـــاة ٢: ٤٧،٤٨، والأعـــلام ٤:٩٦ الـــدرر الكامنة ٢ : ١٦٢

٢)معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢: ٦ ، ٧، التبصرة والتذكرة للصيمري ١ : ١٤ ،٦٤١ الإنصـــاف في مسائل الخلاف لابن الأنبـــاري ٢: ٤٦٣ ومـــا بعدها ،شرح المفصل لابن يعيش ٣: ٧٧ ، ٧٨، ٧٩، شرح التســـهل لابـــن مالك ٣: ٣٧٥، ٣٧٦، شرح الألفيه لابن الناظم صـــ ٥٤٤ــ ٥٤٥ومابعدها ، الارتشاف ٤: ٢٠١٣ ومـــــا بعـــدها أو ضـــح المســـالك لابـــن هشـــام ٣: ٣٩٢،٣٩٣ ، التصريح بمضمون التوضيح ٣: ٦١٤ وما بعدها ،همع الهوامع ٥: ٢٦٨، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٣: ٢١١ وما بعدها .

٣)آية (١١) من سورة فصلت .

٤)آية (٨٠) من سورة غافر .

٥)آية (١٣٣) من سورة البقرة .

٦)آية (١) من سورة النساء.

٧)آية (٢١٧) من سورة البقرة .

٨)انظر شرح الألفية لابن الناظم صـــــــ ٥٤٤

٩)الكتاب ٢: ٣٨٣.

١٠)تم تخريجه صـــــــــــ٦ من البحث .

١١)انظر الخزانة ٥: ١٢٧ .

١٢)شرح المفصل ٣: ٧٨.

١٣)انظر معاني القران واعرابه للزجاج ٢: ٦، البيان لا بن الأنبـــاري ١: ٢٤٠، ٢٤١ والتبيان ١: ٣٢٧.

١٤)الكشاف ١: ٤٩٣ ، وانظر شرح المفصل ٣ : ٧٨ .

١٥)البيان لابن الأنباري ١: ٢٥٢، التبيان للعكبري ١: ٣٢٧ .

١٦)شرح التسهيل ٣: ٣٧٥ ، ٣٧٦ .

١٧)آية (١١) من سورة فصلت .

١٨)آية (٢٢) من سورة المؤمنون .

١٩)آية (٦٤) من سورة الأنعام .

٢٠)آية (٢١٧) من سورة البقرة .

٢١)شرح ابن عقيل ٣: ٦٨

٢٢)غير منسوب لقائل معين .

٢٣) انظر شرح ابن عقيل٣ :٦٨ ،المساعد ٢ :١٥٣،شرح الألفية لابن الناظم صـ٤٥٨، باختلاف في الرواية: فأمربه بطول فقروأحريا ، الهمع ٤: ٤٠٠، المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ٢: ١٠٧٥ .

٢٤)شرح ابن عقيل ١: ٥٣

٢٥)الإنصاف في مسائل الخلاف ١: ١٢٦ وما بعدها ، شرح المفصل ٧: ١٤٣ ، شرح التسهيل ٣: ٣٠ ،٣١ ، شرح الكافية لابن الحاجب ٢: ٣٠٨ ، شرح الألفية لابن الناظم صـــــــــــ٤٥٨ ،الارتشاف ٤: ٢٠٦ ، أوضح المسالك ٣: ٢٥٢ ، التصريح ٣: ٦٩ ، شرح الأشموني ٣: ٣١ .

٢٦)جميع المراجع السابقة

٢٧)سبق تخريجه في صـــــــ١٠ من البحث .

٢٨) انظر الارتشاف ٤: ٢٠٦٦ والتصريح على التوضيح ٣: ٣٧١ ، و الهمع ٥: ٥٥ ، ولم أجده في كتب ابن الأنبا ري.

٢٩) انظر المقتضب للمبرد ٤: ١٨٣ ، الأصول لابن السراج ١: ١٠١ شرح جمل الزجاجي ١: ٥٨٨ ، والارتشاف ٤: ٢٠٦٦ ، التصريح ٣: ٣٧٢

٣٠) أنظر الارتشاف ٤: ٢٠٦٧ ، التصريح ٣: ٣٧٣ .

٣١)شرح الألفية لابن الناظم صـــــــــــــــ٤٥٨ .

٣٢)شرح ابن عقيل ٢ : ٦٦ .

٣٣)انظر شرح التسهيل ٢: ١٠٦ ، التصريح ٢: ٢٤١ .

٣٤)الكتاب ١: ٣٣ ، الارتشاف ٣: ١٣٢١ ، التصريح ٢: ٢٤١ .

٣٥)انظر التصريح ٢: ٢٤١ .

٣٦)شرح التسهيل ٢: ١٣٢ ، شـــــرح الكافيـــة الشـــافية ٢: ٦١٢ ، الهمع ٣: ٨ .

٣٧)المقاصد الشافية للشاطبي ١: ٥٤ .

٣٨)انظر التصريح ٢: ٢٤١ .

٣٩)شرح الكافية الشافية ٢: ٦١٢.

٤٠)من شواهد شرح التسهيل ٢: ١٣٢ ، شـــرح الكافيـــة الشـــافية ٢: ٦١٢ ،المقاصد الشافية ١: ٥٤ الهمع ٣: ٨ .

٤١)غير منسوب في المراجع التي ذُكر فيها.

٤٢)من شواهد مغنى اللبيب ٢: ٧٨١ ، الهمع ٣: ٨ ، المعجم المفصـــل في شواهد النحو الشعرية ٢: ٨٧٤.

٤٣) منسوب في المراجع للعجاج ، وقيل :لأبي حيان الفقعســـي ، وقيـــل :لمساور العبسي أو للتدمري ، وقيل :لعبد بني عبس.

٤٤) من شواهد الكتاب ١: ٢٨٧ ، المقتضـــب للمبـــرد ٣: ٢٨٣ ، ســـر صناعة الأعراب لابن جني ١: ٤٣١ ، ٤٨٣ ، شـــرح الأشـــموني ٣: ١٢١ ،

الهمع ٣: ٨ ،الخزانة ١٠: ٢٤٠ ،١١: ٤١٥، المعجم المفصل ٣: ١٢٥٥ ، ١٢٥٦.

٤٥) انظر المغنى ٢: ٧٨١ ، شرح الأشموني ٣: ١٢١ ، ١٢٢ ،المعجم المفصل ٣: ١٢٥٦.

٤٦) سر صناعة الأعراب ٢: ٤٨٣.

٤٧) شرح ابن عقيل ٢: ٧. ١

٤٨) الحديث في المعجم الكبير للطبراني ١ :١٥٩ ، بدون استثناء (ماحاشا فاطمة)، وكذا ورد في مسند الإمام أحمد بن حنبل ٩: ٤٥٠ ، ١٠: ٩٦ .

٤٩) منسوب للأخطل فى التصريح على التوضيح ٢ : ٥٩٥

٥٠) من شواهد شرح ابن عقيل ٢: ١٠٧ ، شرح الأشموني ٢: ٢٧٦ التصريح على التوضيح ٢: ٥٩٥، الهمع ٣: ٢٨٧

٥١) انظر الأصول في النحو ١: ٢٨٨ ، الإنصاف ١: ٢٧٨ وما بعدها ، البسيط فى شرح جمل الزجاجي ٢: ٨٥٣ ، شرح ابن عقيل ٢: ١٠٦، شرح التسهيل ٢: ٦. ٣ الارتشاف ٣: ١٥٣٢ ، شرح الأشموني٢: ٢٧٤ ، الهمع ٣: ٢٨٦ .

٥٢) الكتاب ٢: ٣٤٩

٥٣)الإنصاف١ :٢٧٨.

٥٤) المقتضب ٤: ٣٩١

٥٥) شرح التسهيل٢: ٣٠٧ .

٥٦)الأصول في النحو ١: ٢٨٩ .

٥٧) انظر الكتاب ٢: ٣٥٠ ، الجنى الداني صـ٥٦٤.

٥٨)سبق تخريجه في صـــــ١٦

٥٩)التصريح ٢: ٥٩٥ .

٦٠)لم أجد هذا الاستثناء في معجم الطبراني ، وسبق التنويه إلـى هـذا أثناء تخريج الحديث .

٦١)-المغني ١: ١٢٩ .

٦٢)سبق تخريجه في صـــــ١٦ من البحث .

٦٣)شرح ابن عقيل ٢: ١٠٧ ، الارتشاف ٣: ١٥٣٤ .

٦٤)التصريح ٢: ٥٩٦، شرح الألفية لابن النـاظم صـــــــــ٣٠٩ ، الهمع ٣: ٢٨٧.

٦٥)شرح الأشموني ٢: ٢٧٧ .

٦٦)شرح ابن عقيل ١:٢٣

٦٧)الإنصاف في مسائل الخلاف ١٧:١ وما بعدها .

٦٨)انظر المرجع السابق ، التبصرة ٨٥:١ شرح التسهيل ٤٣:١ ، شرح جمل الزجاجي ١١٩:١ شرح الألفية لابن الناظم صـــــ٣٦ ، شرح ألفية ابـــن معطي ٢٥٠:١ – ٢٥١ ، أوضـــح المســـالك ٣٩:١ ، التصـــريح بمضـــمون التوضيح ٢١٣:١ ، الهمع١٢٣:١ ، شرح الأشموني ٦٩:١ ، حاشية الصبان ٧٤:١ ، حاشية الخضري ٣٦:١ .

٦٩)الهمع ١٢٣:١

٧٠)شرح التسهيل ٤٣:١

٧١)حاشية الصبان على شرح الأشموني ٧٤:١

٧٢)شرح جمل الزجاجي ١٢٠:١

٧٣)شرح ألفية ابن معطى ٢٥١:١

٧٤)الإنصاف ١: ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ وما بعدها .

٧٥)شرح التسهيل ١: ٤٣، ٤٤

٧٦)آية (٤٣) من سورة الأعراف .